ECOLES NORMALES SUPERIEURES
ECOLE POLYTECHNIQUE

CONCOURS D'ADMISSION 2025

MERCREDI 16 AVRIL 2025
14h00 - 18h00

FILIERE PSI - Epreuve n° 5

ARABE (XUSR)

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : 4 heures

L'utilisation de dictionnaire et traductrice n'est pas autorisée pour cette épreuve.

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue.
Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.
Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.
La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

ذوو الحاجات الخاصّة بين التهميش والإدماج

واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في البلدان العربية.

تنظر معظم المجتمعات العربية إلى ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة شفقة ، وهؤلاء يعتبرون في الكثير من الأحيان « فئة مهمشة غير مرغوب فيها » بسبب عقليات المجتمع أو القوانين الحاكمة. ورغم احتواء دساتير وأنظمة تلك البلدان على لوائح وقوانين ترفع من شأن هذه الفئة فهي لا تعدو أن تكون حبرًا على ورق.

وقد شهدت أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي ارتفاعًا ملموسًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتشار أحداث الربيع العربي وانتقاله من دولة إلى أخرى ، ومجابهة تلك الأنظمة الدكتاتورية لتلك التظاهرات بالقمع والتنكيل ، حيث كانت آخر إحصائية يعوّل على صحتها أجرتها منظمة الصحة العالمية ، عام 2012 خلصت إلى وجود أكثر من 34 مليون من ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة ، والآن يُتوقع زيادة هذه النسبة ، خاصةً في العراق وسوريا بعد سنين الحرب الطويلة لحوالي 40 مليون .

وعلى سبيل المثال لا الحصر نتناول بعض الأرقام في الدول المستقرة في العالم العربي لبيان حجم هذه الفئة وما تعانيه ، فمثلًا في المغرب يتجاوز عدد ذوي الاحتياجات الخاصة حاجز الـ2.2 مليون مواطن ، ما يمثل 6.8% من إجمالي عدد السكان ، ومن جهتها طالبت التنسيقية المدافعة عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المغرب ، ضمن رسالتها للمنظمات بـ« قبول طلب اللجوء الإنساني في أحد البلدان التي ترغب في احتضان هذه الفئة المنبوذة و المحرومة من أبسط الحقوق الإنسانية في العيش الكريم.»

وأكدت التنسيقية أنّ الحكومة لا « تحترم الاتفاقيات الدولية، وحقوق الإنسان، والمعاقين، بل ودستور البلاد وقوانينها، وفشلت في إيجاد حل لملف المكفوفين المعطلين، حاملي الشهادات»

وفي تونس قال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي: «إنّ الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا محرومين من حقّهم في الشغل مؤكدا أن نسبة البطالة في صفوفهم بلغت 40% حسب الإحصائيات الرسميّة »

وتتصدّر مصر قائمة الدول العربية الأكثر عددًا في معدلات ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ يقدر عددهم بنحو 12 مليون مصري حسب تقديرات أممية، تفنيدًا للأرقام الرسميّة

وتقول هبة هجرس وهي ناشطة مصرية في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصّة ، وعضو في المركز القومي لشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة: «إنّ ما تخصصه الحكومة المصرية من حصة ذوي الاحتياجات الخاصة حسب «نظام الكوتا» في سوق العمل المصري لا وجود له على أرض الواقع.» أما في لبنان فبحسب التقرير الأخير الذي صدر عن البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية فإن ذوي الاحتياجات الخاصة يشكلون نسبة 15% من سكان لبنان وفي فلسطين هناك ما يقرب من 400 ألف شخص من ذوي الإعاقة ، أكثر من نصفهم في سنّ العمل .وفي السعودية ، تصل نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية 7% من إجمالي عدد السكان وهم مهمَّشون بدرجة كبيرة ، ويعانون من عدم توفر أبسط الخدمات المقدمة لهم .

وفي المنطقة العربية ، باستثناء بعض دول الخليج ربّما ، يعاني المعاقون من نقص الخدمات المتاحة لهم والعقبات الكثيرة التي يواجهونها في حياتهم اليومية ، سواء كانت ناتجة عن قوانين وسياسات أم تصرفات اجتماعية وعنصرية ، وتظهر المقارنة بين واقع هذه الشريحة المهمة في دول متقدمة، وفي المنطقة العربية، فجوة كبيرة ومتزايدة.

وترصد التقارير العربية والدولية حجم معاناة ذوي الإعاقة داخل المجتمعات العربية، فعلى سبيل المثال فإن متوسط الدخل الشهري للأشخاص الذين يعانون من أي من صور الإعاقة أقل بكثير من متوسط الدخل العام؛ فيما يتعذر على قرابة 60% منهم تحمل تكاليف حياتهم الشهرية.

وبجانب عدم وجود برامج دَمج وتوظيف المعاقين في معظم الدول العربية ، فإنّ عددا كبيرًا من المدن العربية ، لا تبدو حتى مهيأة فيما يتعلّق بالبنية التحتية والمواصلات، لتيسير ممارسة المعاقين حياتهم اليومية.

أما على مستوى المجتمع، فإن النظرة وفقًا لمختصين تتراوح بين الإشفاق أو السخرية في الكثير من الأحيان، وهو ما يدفع إلى المزيد من تهميش هذا القطاع المهم من المجتمع.

ولا توجد في العالم العربي قاعدة بيانات حول العنف والإساءة ضد ذوي الاحتياجات الخاصة، أما الحالات التي يتم الإبلاغ عنها، فهي أقل بكثير من الحالات التي تحدث على أرض الواقع ، كما لا تهتمّ غالبية الدول العربية بتأسيس نظام تأمين صحّي خاص بذوي الاحتياجات الخاصّة .

وعلى المستوى التعليمي، هناك خلل واضح في اهتمام الدول العربية بالمنظمات التعليمية الخاصة بهم ، إذ تحتاج تلك المؤسسات دعمًا ماديًا كبيرًا بعض الشيء ؛ فيضطر معظم أهاليهم إلى مشاركة أولادهم في المدارس الحكومية للتعليم ، وهو يشكل عبئًا جسديًا ونفسيًا.

كما يعاني ذوو الاحتياجات الخاصة في مجال العمل في العالم العربي من عدم أخذ عملهم على محمل الجد، فيتم توظيفهم فقط لتحقيق نسبة قليلة من النسبة التي تصرّح بها الحكومة إلا أنّه لا يتمّ تكليف كثير منهم بعمل جادّ أثناء ساعات عمله.

من موقع نون بوست 2019 (بتصرّف)

A - DOCUMENT 2

قانون جديد ومشكلات متجدّدة لذوي الاحتياجات الخاصّة بالجزائر

تشير تقديرات 2024 إلى وجود نحو مليون و118 ألف شخص تعمل الدولة على دعمهم عبر مئات المؤسسات ويتطلع ذوو الاحتياجات الخاصّة بالجزائر إلى واقع أفضل في ظل التحديات المعقدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي يعيشونها ، مما يؤثر بصورة كبيرة في نوعية حياتهم وفرصهم في الاندماج الكامل بالمجتمع، على رغم الجهود الحكومية والمبادرات المجتمعية لدعم هذه الفئة، فإن العراقيل لا تزال تشكّل عقبة أمام تحقيق تطلعاتهم في حياة كريمة ومستقلة.

ويعدّ الوعي الاجتماعي في شأن ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر أحد أبرز التحدّيات وكثيراً ما يواجه هؤلاء الأفراد التمييز من المجتمع وحتى من بعض أفراد عائلاتهم ، إذ غالباً ما تعامل إعاقاتهم كحالة من الضعف أو النقص ويؤدي هذا التمييز إلى عزلهم ويحد من تفاعلهم مع المجتمع ، مما يزيد من شعورهم بالوحدة ويؤثر في صحتهم النفسية.

وتعاني العائلة ، التي من المفترض أن تكون الداعم الرئيس للفرد، نقص التوجيه والدعم الكافي في كيفية التعامل مع أبنائهم من ذوي الهمم، ففي كثير من الأحيان تفتقر العائلات إلى التوجيه والإرشاد المناسبين مما يجعل التكفل بهؤلاء الأفراد تحدياً يومياً.

ويعد التعليم من أبرز المجالات التي يواجه فيها ذوو الاحتياجات الخاصة صعوبات كبيرة ، وعلى رغم الجهود الرامية إلى توفير التعليم الشامل، فإن البنية التحتية التعليمية لا تزال غير مهيأة بصورة كاملة لاستقبال الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن المؤسسات التعليمية غالباً ما تفتقر إلى الوسائل التعليمية والتقنية التي تسهل عملية التعلم لهذه الفئة، إضافة إلى ذلك، فإن نقص الكوادر التعليمية المدربة على التعامل مع ذوي الإعاقات يضيف عبئاً إضافياً على الطلاب وأسرهم.

أما من الناحية الاقتصادية يواجه ذوو الاحتياجات الخاصة بالجزائر صعوبات كبيرة في الحصول على فرص عمل ، إذ إن معدل البطالة بين هذه الفئة مرتفع جداً ، بسبب نقص التأهيل المهني المناسب وصعوبة الوصول إلى سوق العمل ، فيما لا تزال الشركات والمصانع تفتقر إلى التسهيلات اللازمة لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن التمييز الوظيفي يمثل عائقاً كبيراً أمامهم.

وتقدم الحكومة الجزائرية الدعم لهذه الفئة من خلال برامج الإعانات الاجتماعية، لكن هذا الدعم غالباً ما يكون غير كاف لتغطية حاجاتهم الأساسية، إضافة إلى ذلك، فإن البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة تجعل من الصعب على عديد من ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إلى هذه الإعانات بسهولة.

وتقدَّر أحدث الإحصاءات الرسمية أن هناك ما يزيد على مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر تتنوع الإعاقات بينهم ، إذ تعد الإعاقة الذهنية الأكثر انتشاراً، إضافة إلى ذلك، تشير التقديرات لعام 2024 إلى وجود نحو مليون و118 ألف شخص مسجل كذوي احتياجات خاصة، إذ تعمل الدولة على توفير منح شهرية وشروط للتكفل بهذه الفئة، إضافة إلى إدماجهم في سوق العمل وفق قوانين خاصة تفرض على الشركات توظيف نسبة واحد في المئة من ذوي الإعاقة.

(...)

وتناقش لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني مشروع قانون جديد يتعلق بحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم، إذ قالت ممثلة الحكومة كوثر كريكو إنّ مشروع القانون يندرج في إطار تجسيد أحكام دستور نوفمبر (تشرين الثاني) 2020، لا سيما في المادة 72 التي تنص على ضمان الدولة إدماج الفئات المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية.

ولخّصت كريكو أهم الإجراءات التي تضمّنها مشروع القانون في إدراج سلم تقييم الإعاقة كأداة مرجعية فعالة وموحدة تعتمد عليها اللجان في عملها، وأحكام جديدة تتعلق بالخدمات الصحية وتوفير الآليات الملائمة لرصد وتشجيع البحث العلمي في مجال الإعاقة والوقاية منها. وتحدثت الوزيرة عن تعزيز استفادة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من تخفيض في مبلغ إيجار وشراء السكنات الاجتماعية التابعة للدولة أو الجماعات المحلية ، والتمدرس الإجباري للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التربية والتعليم وفتح أقسام خاصة بهم في الوسط المدرسي العادي وتخصيص نسبة واحد في المئة حداً أدنى من مناصب العمل للأشخاص المعترف لهم بصفة العامل ذي الاحتياجات الخاصة القادر على العمل، الحق في الحصول على الخدمات الثقافية والفنية والرياضية والتسلية والترفيه وأخيراً إدراج أحكام جزائية تكرس معاقبة كل أشكال الاعتداءات والمخالفات التي قد تتعرض لها هذه الفئة.

ولكن رؤساء وممثلي الجمعيات والهيئات الوطنية لذوي الإعاقات بمختلف أصنافها، كانت لهم تحفظات ومطالب أخرى قدموها أمام اللجنة البرلمانية، تتركز أساساً في مراعاة المقترحات والملاحظات بما يساير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الولوج إلى المرافق والخدمات الصحية والنفسية وترقية خدمات المساعدة والمرافقة الاجتماعية منزلياً والمرافقة المدرسية، ومواكبة التحول الرقمي والتطور التكنولوجي في ما يخص التعليم وتقريب الإدارة من الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء عبر رقمنة بطاقة الإعاقة أو تزويد كل المدارس بالوسائل التعليمية العصرية والتكنولوجية المتنوعة.

ممثلو الجمعيات أبدوا تحفظات على تسمية مشروع القانون، وقالوا إن مصطلح "الأشخاص ذوي الإعاقة" الذي هو معمول به من طرف كل البلدان التي صادقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تم تغييره، إذ يحمل مصطلح "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" معنى مخالفاً للمرجعية المتعلقة بالمفهوم المعاصر للإعاقة في الاتفاقية.

محمّد الهوّاري من موقع اندبنت العربيّة (بتصرّف) بتاريخ 15 أكتوبر 2024

A - DOCUMENT 3

الدعوة إلى إنشاء مرصد عربيّ لذوي الاحتِياجات الخاصّة

رفع المشاركون في فعاليات المؤتمر الدولي "حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم العربي تشخيص الواقع واستشراف آفاق المستقبل" ، الذي نظمه مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط بالجزائر خلال يومي 24/25 من سبتمبر الجاري، جملة من توصيات من شأنها أن تخدم هذه الفئة الهشة التي تنتظر من الجميع التفاتة ودعم كبيرين.

حيث حضر المؤتمر ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان بن عزوز عقيل رئيس اللجنة الاجتماعية ، الاقتصادية والبيئة بالمجلس ، إلى جانب عايدة مشري رئيسة دراسات بمديرية حقوق الطفل بالهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

شارك في المؤتمر الذي عرف خمس جلسات علمية ، نحو 69 أستاذ جامعي سلّطوا من خلال مداخلاتهم الضوء على موضوع حقوق ذوي الاحتياجات (ذوي الهمم) الذي يحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمنظمات الحقوقية الحكومية وغير الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، كما ناقش المؤتمر من خلال أربعة محاور ،المدخل المفاهيمي لذوي الاحتياجات الخاصة (الجانب الطبي النفسي الأرطفوني ، القانوني، الشرعي الاجتماعي) ، و حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الاتفاقيات الدولية

والإقليمية والتشريعات الوطنية : (التعليم الرعاية الصحية ، العمل الضمان الاجتماعي، المنح المالية) ، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم وفي الرعاية ، كما تم التطرّق إلى دور مراكز الرعاية في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة ، واقع البرامج المطبقة في مؤسسات ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة ، ولا يزال المجال مفتوحاً لاستقبال مقترحات أخرى ذات صلة بموضوع المؤتمر.

وفيما يخص أهداف المؤتمر ، فإنه يرمي إلى تشخيص واقع تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من حقوقهم في المجتمعات العربية ، مع فتح المجال للباحثين للوقوف على آخر الأبحاث المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة والاستفادة منها ،لاسيما العمل على نشر الوعي لدي جميع أفراد المجتمع بقضايا ذوي الإعاقة والسعي لدعم أصحابها للتأكيد على أن كل شخص لديه إعاقة جسدية أو عقلية له الحق في الاندماج في أسرته ومجتمعه والتمتع بجميع حقوقه كاملة غير منقوصة كغيره من الأشخاص العاديين، بما في ذلك رصد مدى تطبيق الحقوق المقررة لذوي الاحتياجات الخاصة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية على أرض الواقع ، إلى جانب الحث على تبادل الخبرات بين المختصين في واقع تشخيص ذوي الاحتياجات الخاصة و التكفل بهم.

وإنطلاقا من الاشكالية العامة الخاصة بالمؤتمر (التي تتعلق بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة المقررة شرعاً وقانوناً وما مدى تجسيد حقوقهم المقررة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية على أرض الواقع ؟ ما هو واقع التشخيص والتكفل بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر و العالم العربي ؟) التي إتخذها المشاركون أرضية عمل لبحوثهم ودراساتهم وإستحضارا لما إنصبت عليه مداخلات المشاركين ومناقشاتهم.

وبعد التداول وتبادل الرأي، إنتهت اللجنة إلى رفع عشر توصيات إلى السلطات المعنية من بينها : العمل على تجسيد تمتع ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقررة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية ، و تفعيل دور المؤسسات الإعلامية من خلال استثمار جميع المنابر الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي بغرض توعية أفراد المجتمع بالإعاقة وضرورة إشراكهم في رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ؛ لاسيما بالدعم المادي والمعنوي لهذه الفئة .

كما رافع المؤتمر من خلال التوصيات على غرار تعميم رقمنه الخدمات في المرافق العمومية ،لاسيما الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز الرعاية الطبية النفسية والبيداغوجية للأطفال ذوي الهمم ، و العمل على توفير الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية بالمجّان لذوي الهمم، لتمكينهم من الاستمتاع بالحرية والاستقلالية في التنقل والتواصل والتفاعل مع كيانات المجتمع بشكل طبيعي ،على ضرورة توفير تصاميم هندسية في الشوارع والطرقات تسهل حركة ذوي الهمم ، وتشجيع ابتكار التطبيقات

الذكية (التكنولوجيا المساعدة) التي تساعد على دمجهم في الأسرة و المجتمع، مع توجيههم ومرافقتهم في مجال الادماج الاقتصادي ،وتذليل الصعوبات و العراقيل التي تواجههم بالإضافة إلى رفع قيمة المنحة المالية المخصّصة لذوي الهمم و تعميم استفادتهم من مزايا الضمان الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى دعوة المشاركين في المؤتمر إلى إنشاء مرصد عربي لذوي الاحتياجات الخاصة ، يعمل على ترقية فئة ذوي الهمم وحماية حقوقهم من خلال رصد أوضاعهم واستقبال الشكاوى والإخطارات المتعلقة بحالات العنف والإساءة ضدّهم داخل المجتمعات العربية.

من موقع بركة نيوز بتاريخ 18 / 10/ 2024

A - DOCUMENT 4

واقع ذوي الحاجات الخصوصية

جديد انفو / جديد المغرب العميق . بتاريخ 2019/2/19

B - DOCUMENT

معاقون أم أصحاب هِمم ؟ ... تصحيح المفاهيم بعيدا عن «الرومانسية الاجتماعيّة»

تواصلت فئات من الأشخاص المعاقين مع هسبريس إذ تعتبر أن مواصلة جزء كبير من الإعلام المغربي استعمال مفاهيم «ذوي الاحتياجات الخاصة» و«أصحاب الهِمم» أو «ذوي الهمم»، لا يخدم تصحيح التصورات المجتمعية عن الإعاقة، ولا يسعف الفاعل العمومي والسياسي على تشكيل تصوّر واضح حول المشكلة المرتبطة بالوُلوجيّات ، بما أنّ تحديد المصطلحات بدقّة هو طريق نحو إيجاد الحلول.

منير خير الله ، باحث في مجال الإعاقة والتنمية الشاملة بجامعة ليدز بالمملكة المتحدة ، قال إنّ «التوصيف الذي يتعين أن يتجه فيه الإعلام المغربي، هو [الأشخاص المعاقون] كاعتماد أمين للتوصيف الأممي (Disabled people) وبالتالي تفادي بعض التسميات الأخرى غير المتصفة بالدقة ، مشدداً على أنّ إيجاد التسمية الحقيقية لهذه الفئة وتكريسها في الإعلام وفي الفضاء العمومي، من شأنه أن يساهم في تصحيح المفاهيم حولها.

وأوضح خير الله ، ضمن تصريحه ، أن تسمية «ذوي الاحتياجات الخاصة» التي مازال الإعلام المغربيّ يستعملها ، جاءت لاحقاً لكونها كانت تقدّم هذه الفئة من المجتمع كأن لديها حاجيات ، وحين نبحث بعمق في المفهوم نجد أن هرَم ماسلو حدّد خمس حاجيات معروفة ولا علاقة لها بهذه الفئة بشكل حصريّ مضيفا أن خصوصية الشخص المعاق هي في الاستجابة للحاجيات المشتركة بين الناس. قال الباحث في الإعاقة إنّ مفهوم «الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة» طوّرته منظمة الصحة العالمية وكان متحرّكا بخلفية سياسية جلبها مهنيو الصحة لأسباب تجارية حينذاك "فمثلا هم يعتبرون أنّ القراءة ضرورية من خلال لغة برايل باعتبارها احتياجا خاصا، والحال أننا نعتبر التعلم حاجة غير مستجاب لها ، وكل شخص يستجيب لها وفق خصوصيّته.

وأوضح المتحدث أنه منذ 1948، الجهات الأممية تتحدث عن الأشخاص المعاقين وهذا هو التوصيف الدقيق والمعتمد في جميع الأدبيات ، مسجلا أنها تتضمن مستويين ؛ الأول طبّي يتعلق بالجسد وأنّ الشخص معاق لكونه يعيش مع نوع من الإعاقة الجسدية، والثاني سياسي، ولذلك حرَكات الإعاقة تستعمله بدورها للقول إنّ هؤلاء معاقون بسبب مجتمع مبنيّ بمجموعة من الحواجز التي تحد من الوصول إلى الخدمات ، وزاد أنّ وضعية الإعاقة تصبح سياسية ومرتبطة باضطهاد اجتماعي.

ولفت إلى كون النموذج الكنديّ طوّر مفهوم الأشخاص في وضعية إعاقة ، وهو يعتبر أن الإعاقة هي تفاعل بين الفرد والمجتمع، لأنّ الفرد يستعمل كرسيّا متحركا، وسيكون في وضعية إعاقة حين يجد حاجزا، وسيكون في وضعية مشاركة حين نزيح الحواجز، مسجِّلا أن من كان وراء هذا المفهوم هم مهنيو الحياة

الاجتماعية، وهذه التسميات الحديثة هي إخفاء للبعد السياسي في مسألة الإخفاق ، وحتى لا يتحمّل المجتمع مسؤولية الأنساق التي أنتجها يحاول أن يتقاسم هذا العبء.

وقال خير الله إن هذا المفهوم بدوره غير وارد في أدبيات الأمم المتحدة ولكنه يوجد في الكتابات التي كتبت عن هذه الأدبيات، خصوصا في المصادر الفرنكوفونية، لافتا إلى توصيف آخر حاضر في اللغة الأممية هو: الأشخاص ذوو الإعاقة (People with disabilities) ، التي تعني أشخاصا لديهم عجز وظيفي أو ذهني ، ولكن التوصيف الذي يعتبر مفيدا ويقدم توصيفا حقيقياً للوضعية الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة هو: الأشخاص المعاقون.

الحسن الإدريسي، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، قال إنّ بعض التوصيفات من قبيل «ذوي الهمم» أو «أصحاب الهمم» التي تنتشر في بعض البلدان العربية ، لا سند أمميا لها، ولا حاجة لاستلهامها لكونها مجرّد رومانسية اجتماعية تراهن على إحداث طمأنينة نفسية لدى هذه الفئة مشدداً على أن الفعاليات الحقوقية والإعلامية وغيرها يتعين أن تنطلق في خطاباتها من الأرضية الأممية التي تعتمد الأشخاص في وضعية إعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة .

وأوضح الإدريسي في تصريحه أنّ الأشياء يجب أن تتم تسميتها بمُسمّياتها، باعتبار ذلك حقّا لهذه الفئة ، مشدّداً على تفادي التحريف الذي يمكن أن يطال المفاهيم بسبب سوء الفهم لأنّ هذا لا يسعف في ضبط الحالة ، وبالتالي التحكم في الوضعيّة من أجل معالجة الاختلالات المرتبطة بها ، وزاد: يجب أن نبحث عن شروط إيجابية لحالة معينة انطلاقاً من تعريفها فالدقّة من طرف الفاعل العمومي الرسمي والإعلامي شرط ضروري.

ولفت المتحدث إلى أنّ «الوُلوجيّة حقّ لهذه الفئة في جميع الخدمات» مبرزا أن الفاعل السياسي يتعيّن أن يبحث للشخص المعاق (Disabled person) عن حلول تخرجه من وضعيته ، وذلك من خلال سياسات عمومية مندمجة وشاملة تستجيب حتى للمفاهيم التي ترى هذه الفئة المعنية أنها ضرورية لاعتمادها ، وذلك لكي لا يكون هناك حيف حتى في اللغة أو في السياسات، إلخ...

ولفت رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى أن التوصيف الذي تنطلق منه السلطات المغربية بخصوص [في وضعيّة إعاقة] يمثل بداية للوصول إلى حلول عمومية تعني كل شخص معاق وفق شروط العجز التي يعاني منها ، معتبرا أنّ الحديث عن توحيد المفاهيم من طرف الحكومة والحركة الحقوقية والجسم الإعلامي من شأنه أن يتعامل مع الموضوع بشمولية وبلا التباسات أو التعرض لمفهوم بنوع من الشفقة أو لكونه تعبيرا يحمل جمالية لغوية.. فالأصل في كل هذا الموضوع هو الحقّ.

عن هسبرس . عليّ بنهرار (بتصرّف) بتاريخ 17 غشت 2024